

9 February 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الفريق العامل لما قبل الدورة الثالثة والثلاثين

22-5 تموز/يوليه 2005

قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بدراسة التقارير الدورية*

بور كينا فاسو

درس الفريق العامل لما قبل الدورة الثالثة والثلاثين التقريرين الدوريين المجمعين الرابع والخامس لبوركينا فاسو (CEDAW/C/BFA/4-5).

الدستور والتشريعات وحالة الاتفاقية

1 - لا يتمخض هذا التقرير عن صورة واضحة للقوانين والسياسات الجديدة الرامية إلى النهوض بالمرأة والتي اعتمدت منذ النظر في التقرير السابق. لذا يرجى تقديم تحديث بشأن القوانين والتعديلات التشريعية وخطط العمل والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والتي اعتمدت منذ تقديم التقرير السابق. ويرجى أيضا قصر هذه المعلومات على المبادرات التي جرى اتخاذها منذ أن نظرت اللجنة في التقرير السابق المقدم من بوركينا فاسو.

2 - يرجى توضيح معنى البيان الوارد في الصفحة 20 من التقرير والذي مفاده أنه "لا توجد بصفة عامة في بوركينا فاسو أية أحكام تشريعية أو إدارية تحظر صراحة التمييز ضد المرأة". ومعنى هذه العبارة غير واضح، لا سيما وأن التقرير يشير إلى أن المادة 1 من الدستور وعدة قوانين أخرى، بما فيها قانون العمل وقانون الأفراد والأسرة، تحظر التمييز على أساس الجنس (الصفحة 18).

* ترقيم الصفحات في قائمة القضايا والأسئلة هذه يشير إلى ترقيم صفحات النسخة الانكليزية من التقرير.

3 - يرجى ذكر ما إذا توجد خطط ترمي إلى إجراء عملية إصلاح شاملة للقوانين بغية تحديد، ثم تعديل أو إلغاء جميع القوانين والممارسات التي تتضارب مع حظر التمييز على أساس الجنس الوارد في الدستور وفي الاتفاقية، بما في ذلك المادة 238 التي تسمح بالزواج المبكر والمادتان 257 و 267 من قانون الأفراد والأسرة اللتان تسمحان بتعدد الزوجات (الصفحة 19).

4 - يورد التقرير بعض "التدابير والممارسات الإدارية والقضائية" التي تميز ضد المرأة (الصفحة 20). يرجى وصف ما يجري القيام به حالياً لزيادة وعي القضاة والمحامين والمسؤولين عن إنفاذ القانون والقائمين على الإدارة وتحسيسهم بالالتزامات الدولية الواقعة على عاتق بوركينا فاسو في إطار الاتفاقية.

5 - يعد جهل النساء لحقوقهن وكذلك المصاعب التي يواجهنها إذا ما حاولن ممارسة هذه الحقوق بمثابة عائق كبير يحول دون تطورهن (الصفحة 21) هل توجد أية مبادرات لزيادة وعي النساء بحقوقهن أو لترويج الاتفاقية وإعلامهن بها؟

6 - يرجى تقديم معلومات عن التدابير القائمة لتعزيز وصول المرأة إلى القضاء، بما في ذلك توفير المعونة القانونية، وعمما اتخذ من خطوات لتشجيع المرأة على اللجوء إلى المحاكم لإعمال حقوقها بموجب الدستور وسائر القوانين. وينبغي أن تتضمن هذه المعلومات تفاصيل عن أية قضايا تطعن في القوانين والتدابير والممارسات التمييزية. ويرجى أيضاً تقديم أية معلومات عما إذا ورد ذكر الاتفاقية في الدعاوى المعروضة على المحاكم.

العنف ضد المرأة

7 - لا يتضمن التقرير الكثير من المعلومات عن العنف الموجه ضد المرأة. لذا يرجى تقديم معلومات تفصيلية عن أشكال العنف ضد المرأة ومدى انتشاره داخل الأسرة والمجتمع المحلي عموماً، بما في ذلك أية بيانات إحصائية موجودة قد تعطي فكرة عن مدى انتشار العنف ضد المرأة في بوركينا فاسو وفي الوسطين العام والخاص، وكذلك اتجاهات العنف على مر الزمن.

8 - أعربت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة عن قلقها حيال عدم وجود نصوص تشريعية وسياسات تحمي النساء ضحايا العنف الأسري والجنسي، كما أوصت بأن تتخذ الحكومة التدابير التشريعية والهيكلية الملائمة وأن تقدم المساعدة إلى أولئك النساء. ويرجى تقديم معلومات بشأن ما أحرز من تقدم في وضع أحكام تشريعية وتعويضات قانونية وخدمات للدعم الاجتماعي وأنشطة وبرامج توعية ترمي إلى منع جميع أشكال العنف ضد المرأة، والقضاء عليها.

استغلال البغاء والاتجار

9 - يرجى تقديم معلومات عن القوانين والتدابير المعتمدة لمنع استغلال البغاء والمعاقبة عليه، وكذلك التدابير التي جرى اتخاذها لتوفير خدمات التأهيل والدعم من أجل إعادة دمج النساء اللاتي ترغبن في ترك البغاء ضمن المجتمع.

10 - لا يقدم التقرير معلومات كافية عن القوانين أو التدابير الرامية إلى منع الاتجار في النساء والأطفال والمعاقبة عليه، بما في ذلك عن مدى انتشار هذا الاتجار. ويرجى تقديم هذه المعلومات.

الممارسات والقوالب النمطية التمييزية

11 - يحتوي التقرير على إشارات كثيرة إلى استمرار الممارسات والتقاليد والقوالب النمطية التقليدية التمييزية التي تقف عقبة أمام النهوض بالمرأة. وقد أعربت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة عن قلقها حيال انتشار هذه التقاليد والعادات والقوالب النمطية التمييزية، وحثت الحكومة على اعتماد استراتيجية شاملة لتطوير المناخ الاجتماعي الثقافي لما فيه فائدة للمرأة. يرجى تقديم معلومات عما إذا كانت توجد استراتيجية شاملة من هذا القبيل وعن أي تعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن، وعن التدابير القائمة أو المزمعة للقضاء على الممارسات التمييزية والقوالب النمطية الضارة في جميع القطاعات والأوساط. وفي معرض الإجابة على هذا السؤال يرجى إيلاء اهتمام خاص للمبادرات التي جرى اتخاذها أو المزمع اتخاذها فيما يتعلق بالمناطق الريفية.

12 - يبدو من التقرير أن النجاح لم يحالف وسائل الإعلام فيما يتعلق بمشاركتها في القضاء على القوالب النمطية وتعزيز الوعي بالمسائل التي تخص المرأة. ويذكر التقرير أنه يتمثل حل هذه المشكلة في توعية وتدريب وسائل الإعلام على "الأخذ بعين الاعتبار للأهداف الرئيسية" الواجب السعي إلى تحقيقها لمكافحة التمييز (الصفحة 24). يرجى ذكر التدابير القائمة أو المزمعة لعملية توعية وسائل الإعلام تلك وتدريبها وإشراكها على نحو أكثر فعالية في مكافحة الممارسات والقوالب النمطية التمييزية القائمة على أساس الجنس.

13 - يرجى تقديم تفاصيل عن أثر حملات توعية الجمهور على قانون الأفراد والأسرة وعلى إعادة النظر في الكتب المدرسية وكتيبات التدريب (الصفحة 24).

المشاركة في الحياة السياسية والعامّة

14 - أبدت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة قلقها حيال انخفاض مستوى تمثيل المرأة، لا سيما في الأجهزة المنتخبة، وأوصت بأن تلجأ الحكومة إلى تدابير خاصة مؤقتة، بما في ذلك تخصيص الحصص لتحقيق المساواة بين النساء والرجال في التمثيل في الحياة السياسية والعامّة. يرجى تقديم وصف للجهود المبذولة في هذا السياق وشرح أثرها على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة.

التعليم

15 - ما زالت نسبة الطالبات منخفضة، لا سيما في المرحلة الابتدائية حيث ظلت هذه النسبة ثابتة على مر الزمن ولم تتجاوز 40 في المائة إلا فيما ندر (الصفحة 38). كما يشير التقرير إلى أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على إنجازات المرأة في مجال التعليم (انظر على سبيل المثال الجدول 10 من الصفحة 37). والأسباب المذكورة لهذه الاتجاهات هي نفس الأسباب الواردة في آخر تقرير، ومنها استمرار الممارسات التقليدية، وإثقال كاهل الفتيات بالعمل المتزلي، وارتفاع تكاليف التعليم (الصفحة 37). ما هي الخطوات التي تتضمنها خطة الـ 10 سنوات للتعليم الأساسي بهدف معالجة المشاكل المحددة التي تواجهها الطالبات وتشجيع تسجيلهن في المدارس واستمرارهن في الدراسة؟

16 - أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة بأن تركز الحكومة جهودها على التعليم غير الرسمي وحملة محو الأمية التي تستهدف الفتيات والنساء، بالإضافة إلى التعليم الرسمي. يرجى تقديم المزيد من المعلومات عن العمل الجاري على برنامج تعليم القراءة والكتابة، بما في ذلك كيفية توجيهه على وجه التحديد نحو الفتيات والنساء، وما هي التدابير القائمة أو المزمعة للتغلب على بعض من الصعوبات التي تعيق تنفيذ البرنامج (الصفحة 43).

العمالة

17 - يرد في التقرير (الصفحة 44) أنه بالرغم من وجود تشريعات تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمالة فإن بعض ممارسات التوظيف تمييزية - منها مثلاً استبعاد الحوامل أو المرضعات من المنافسة على بعض الوظائف. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي جرى اتخاذها أو المزمع اتخاذها للقضاء على هذه الممارسات التمييزية في مجال العمالة.

18 - لا يقدم التقرير ما يكفي من المعلومات عن واقع المرأة في مجال العمالة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك الإحصاءات عن مشاركة المرأة في القوة العاملة. يرجى

تقديم هذه المعلومات، ومن ضمنها معلومات عن الفرص المتاحة أمام المرأة للوصول إلى سوق العمالة، وما هي البرامج القائمة لتشجيعها ودعمها في هذا السياق.

الصحة

19 - أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، بتسهيل وصول المرأة إلى الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق الريفية، وشجعت الحكومة على دمج خدمات تنظيم الأسرة ضمن برامج الرعاية الصحية الأولية. يرجى تقديم تفاصيل عن المبادرات التي يجري اتخاذها في هذا الميدان وعن النتائج المحققة، وعن أية عوائق لهذه المبادرات والجهود المبذولة للتغلب عليها. ويرجى أيضا دعم هذه المعلومات ببيانات إحصائية في حال توفرها.

20 - ويورد التقرير قائمة بعدد من التدابير السياسية والقانونية التي جرى اتخاذها في مجال الصحة (الصفحتان 50 و 51). يرجى تقديم معلومات عن أي تقييم لأثر هذه التدابير ومدى إنجاز الأهداف المحددة.

21 - ما هي الخطوات التي جرى اتخاذها لتوعية الرجال والنساء بشأن منع الحمل وطرائقه، بما يتماشى وتوصيات اللجنة؟

22 - يذكر التقرير (الصفحة 49) أن القانون يحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأثني، لكن هذه العادة "ما زالت تمارس في ظروف صحية سيئة". ما هي الخطوات الجارية لضمان تنفيذ القانون والقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة؟

الريفيات

23 - يرسم التقرير صورة قائمة لوضع الريفيات في بوركينا فاسو ومع ذلك فإن أكثر من 80 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية (الصفحة 12). يرجى تقديم معلومات عن استراتيجية الحكومة في ميدان التنمية الريفية، بما في ذلك عما إذا كانت تدمج منظورا جنسانيا وتنطوي على دعم موجه نحو النساء في قطاعات كالصحة والتعليم والعمالة والتنمية الاقتصادية وفرص الوصول إلى الائتمان والمشاركة في صنع القرار، بما في ذلك صنع القرار على المستوى المحلي.

24 - ما هي الخطوات التي تقوم بها الحكومة حاليا لضمان تنفيذ أحكام قانون الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي الذي ينص على المساواة بين المرأة والرجل في فرص الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة والمسكن؟

الزواج والعلاقات الأسرية

25 - يرجى ذكر الخطوات التي يجري اتخاذها لمتابعة التعليقات الختامية السابقة الصادرة عن اللجنة والتي تحت على بذل مجهود عام شامل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتغيير المواقف الحالية فيما يتعلق بتعدد الزوجات والقضاء على هذه الممارسة.

26 - يذكر في التقرير (الصفحة 56) أن "العلاقات الأسرية تحكم بقانون الأفراد والأسرة دون غيره" وأن ليس "للقوانين الدينية والعرفية أي أثر قانوني ولا يمكن الاحتجاج بها لتخطي الأحكام القانونية النافذة". ومع ذلك ترد في التقرير إشارة أيضا (الصفحة 22) أنه بالرغم من اعتماد تشريعات فإن الممارسات التمييزية ما زالت قائمة بسبب التمسك الشديد بالقيم الثقافية ومنها الزواج المبكر وتفضيل الأبناء من الذكور والمهر وزواج السلفة أو الزواج بالصغرى. وبالإضافة إلى ذلك ورد في التقرير (الصفحة 59) أنه في حين "تتمتع المرأة بنفس الحقوق فيما يتعلق بالوصاية"، فإنها تحرم في الواقع من ممارسة هذه الحقوق بسبب العوائق الاجتماعية والثقافية. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات الجارية لتنفيذ أحكام قانون الأفراد والأسرة التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاقات الزوجية والعائلية عملا بجميع أحكام المادة 16 من الاتفاقية.

27 - يرجى تقديم معلومات عن الخطوات الجارية لوضع حد للممارسة التي "تمنع المرأة من وراثتها زوجها" ومن الامتلاك (الصفحة 23)، ولتنفيذ القوانين التي تمنح المرأة والرجل حقوقا متساوية في الميراث.